الوثيقة

دورية تاريخية محكمة

يصدرها
مركز الوثائق التاريخية
بدولة البحرين

العدد الثاني عشر. السنة السادسة
جمادى الاولى ١٤٠٨هـ. يناير ١٩٨٨م



بسم الله الرحمن الرحيم

الوثيقة

دورية نصف سنوية

تصدر عن

مركز الوثائق التاريخية

بدولة البحرين

رئيس التحرير

الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة

العدد الثاني عشر ـ السنة السادسة
جمادى الاولى ١٤٠٨هـ ـ يناير ١٩٨٨م

لجنة المجلة

الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة

الشيخ خالد بن محمد آل خليفة

الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة

الدكتور علي أبا حسين

الإشراف الصحفي

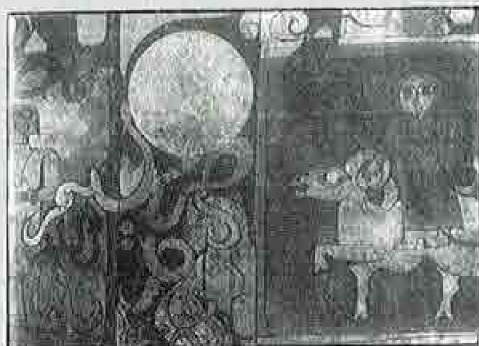
السيد أحمد حجازي

العنوان : مركز الوثائق التاريخية ص . ب ٢٨٨٨٢

تليفون : ٦٦٤٨٥٤

جميع المكاتبات ترسل باسم رئيس التحرير .

صورة الغلاف :



بانوراما شعبية
للفنان أحمد العريفي

الفهرس

الموضوع صفحة

القسم الانجليزى

جميع الابحاث المنشورة في هذا العدد تمثل وجهة نظر كاتبها

(الوثيقة)

كلمة العدد

بقلم : الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة

المؤرخ محكمة. وهم يطلقون عليه أحيانا محكمة التاريخ. فهو القاضي وهو ممثل الاتهام وهو ممثل الدفاع وهو كاتب الجلسة ايضا. من ذلك تتضح اهمية الحيدة التى يجب ان يتصف بها المؤرخ، ليس فقط لان الحيدة هى أساس العدالة. وانما كذلك لان المؤرخ الذي ينصب من نفسه اليوم محكمة يصدر فيها الحكم على الآخرين سوف يكون هو نفسه موضوع قضية لمحكمة اخرى بعد سنين تناقش ما كتب، وتحلل ما سجل، وتصدر حكمها له او عليه، وتصفه بالحيدة والعدالة او تدمغه بالميل هنا أو هناك.

من هنا وجب أن يكون القلم في يد المؤرخ ميزانا للعدل لا سيفا للبطش، فكما يزن المؤرخ السابقين، سوف يزنه اللاحقون، وبقدر ما يعدل مع من سبق، سوف يعدل معه من سوف يأتى، فالزمن يسير. والاجيال تتتابع جيلا بعد جيل وكتاب التاريخ سجل مفتوح لا يغلق أبدا.

واذا كانت هذه هي المحاظير والمحاذير التى تحوط عمل أى مؤرخ. فان أبسط اصول الحيدة ان ينقل المؤرخ نفسه بعيدا عن تأثيرات العصر الذي يعيش فيه ليضعها تحت كل تأثيرات العصر الذي يكتب عنه. وان يتخلص من اي فكرة مسبقة والا كانت النتيجة حكما ظالما على الشخص او الحدث الذي يكتب عنه. وقد يتحول البطل بذلك على يديه الى خائن، كما قد يتحول النصر الى هزيمة. ان أى شخص او اى حدث هو عنصر متحرك وسط عناصر متحركة، ذلك ان الحركة هي ناموس الكون. واذا كانت هذه هي قاعدة كونية، فان الشخص او الحدث - أى شخص وأى حدث - يواجه في كل لحظة بمتغيرات قد تترك آثارها على

مواقفه او تصرفاته او قراراته. من هنا ايضا يجب ان يدرك المؤرخ ان التاريخ لا يعرف او يجب الا يعرف المواقف الحادة. فالتاريخ شيء والمبادىء شيء آخر. المبادىء شيء يتعلق بعلم الاخلاق. أما التاريخ فهو سياسة والسياسة لا تعرف الابيض والاسود فقط. وانما هي تكييف للموقف حسب الظروف المحيطة او الظروف المستجدة.

والحكم على الرجل يجب الا يقوم على موقف واحد وانما يجب ان يستقرىء المؤرخ جميع المواقف وان يحللها على ضوء الظروف للخروج بالاتجاه العام او بالاستراتيجية التى تشكل الهدف الرئيسي لهذا الرجل او المسئول.

والمؤرخ يجب ان يكون هادئا . ذلك ان الغضب موقف واذا اتخذ المؤرخ موقفا فقد الحيدة. ومثل الغضب كما قلنا من قبل وأخطر منه المواقف المسبقة ذلك ان المؤرخ الذي يكون فكرة سابقة عن حدث ما او عن شخصية ما ثم يبدأ بعد ذلك في تناول هذه الشخصية او الحدث بالدراسة يكون قد اصدر حكمه قبل نظر القضية. ويحكم بذلك ليس على الشخصية موضوع التاريخ فقط انما على نفسه ايضا، اذ سرعان ما تصحح الاجيال المتتابعة الميزان، وتضع كلا في مكانه الصحيح. فما اكثر كتب التاريخ التى تمتلىء بها المكتبات ولكن لا أحد يفكر ان يفتحها او يستعين بها ذلك ان سمعتها معروفة لدى كل مهتم. واصحابها مجرَّحون لدى كل دارس. وما اعظمها تلك الكتب التى حرص أصحابها على توفير كل عناصر الحيدة، فبقيت على الدهر مراجع تضيف الى أصحابها فخرا بعد فخر. ويجعلها الباحثون والدارسون عمدة مراجعهم ومصادرهم.

ومادام المؤرخ مضطرا للرجوع الى كتابات من سبقوه فعليه الا يعتمد اعتمادا تاما على احكامهم وعليه أولا ان يبحث عن المعلومة المجردة ثم يؤجل الاعتماد على الحكم حتى يكوّن بنفسه الفكرة الكاملة ويضع هو ملامح الحكم السليم. ويجب عليه حتى قبل ان يلجأ الى الكتاب، أن يعرف شيئا عن الكاتب، وليس مهما أن يحفل المؤلف الجديد او البحث الجديد بعشرات المصادر والمراجع فالكم ليس مهما وانما المهم هو الكيف والاعتماد على عدد من المراجع الموثقة ولو كان قليلا،

افضل ألف مرة من حشد عشرات المراجع المليئة بالثغرات او المراجع سيئة السمعة.

ان القدم وحده لا يكفى مبررا لصدق ما يقال، فبعض الدارسين يتناولون الكتب القديمة بهيبة، معتقدين ان المرجع مادام قديما قد اصفرت أوراقه وتاكلت صفحاته فلابد ان يكون صادقا او اكثر صدقا. وهذه مقولة مغلوطة. فرغم الجهد العظيم الذي بذله السابقون في مختلف المجالات. ورغم ما اضافوه الى التراث الانساني من عطاء لا ينكره أحد الا اننا يجب الا نغفل تطور الزمن وما جاء به من ادوات حديثة وسعة أفق وتجمع للافكار والخبرات والمعلومات وتوافرها بصورة لم تكن متاحة في الايام الخوالى. مما يجعل نظرة الباحث اليوم اكثر بعدا واكثر عمقا، ويوفر له من أدوات البحث ما لم يتوافر لأحد من السابقين.

هذه كلها ملامح درب يجب ان تكون أمام الباحثين في التاريخ عامة وتاريخ الخليج خاصة. كان لابد من الاشارة اليها ونحن نرى اتجاها مباركا من عدد كبير من الباحثين في خوض هذا المجال مجال الكتابة التاريخية.

دور السياسة البريطانية في تقسيم

بعثة كوجهلان تتمخض عن تقسيم الـ

انتقل الطور الايجابى للعلاقات العربية الافريقية الى طور الارتباط العربي الافريقى . وهو الارتباط بين مسقط وزنجبار ارتباط شرق افريقيا ووسطها بالسواحل العربية تحت سيطرة حاكم عربى اتخذ من زنجبار مقرا له ، وامتد حكمه حتى عام ١٨٥٦م .

الا ان التنافس الدولى الذى اشتد على سواحل شرق افريقيا والسواحل العربية فى ذلك الوقت لم يكن ليترك هذا النمو والازدهار للارتباط العربى الافريقى .

فكانت المحصلة النهائية لهذا التنافس خروج بريطانيا بنصيب الاسد حيث اصبحت السياسة البريطانية ازاء هذه المنطقة معروفة لكثير من الباحثين وكتبت حولها العديد من الدراسات .

والذى يلفت الانتباه لاول وهلة هو ان بريطانيا اهتمت بالسلطنة لاهميتها الاستراتيجية اكثر من القوى

السلطنة العربية الأفريقية

...سلطنة العمانية الكبيرة الى دولتين

بقلم الدكتورة : سنى محمد على عبدالجبار الطائى

الاستعمارية الاخرى ، صحيح ان البرتغاليين والفرنسيين ثم الالمان لم يغفلوا عن هذه الاهمية لكن البريطانيين رسموا خطتهم للسيطرة على المنطقة بدهاء وبرؤية مستقبلية ، بالاضافة الى ذلك فان بريطانيا كانت تتميز بتفوق بحرى واضح فى المحيط الهندى دعم هذا اقتصادها المتين وجشعها الاستعمارى ودهاء قادتها السياسيين .

فنجاح بريطانيا فى السيطرة على السلطنة العربية الافريقية يعنى السيطرة على طرقها التجارية فى هذه المنطقة ، وخلق مراكز حربية تكون نقطة الانطلاق لتحقيق اهدافها .

ولم يكن نجاح السياسة البريطانية النشطة فى السيطرة والتدخل فى شئون السلطنة فقط ، وانما امتدت لتكون سببا رئيسيا فى تقسيمها وتفتيت كيانها حفاظا على مصالحها الحيوية ، اضافة الى الحد من الارتباط الافريقى بالجانب العربى .

تقسيم السلطنة العربية الافريقية

فى السنوات الاخيرة من حكم السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦-١٨٥٦)[١] بلغت ممتلكات دولته اقصى اتساع لها ، فقد كانت تمتد فى اقليم عمان من رأس مسندم الى صحار ، واشتملت على بعض الاراضي الشرقية من سواحل الخليج العربى ، منها ميناء بندر عباس الذى استأجرته دولة بو سعيد من فارس لمدة عشرين عاما بمبلغ ٣٥,٠٠٠ ريال نمسوى[٢] .

اما بالنسبة للممتلكات الافريقية ، فقد كانت تضم الساحل الشرقي من رأس جوردفاي شمالا الى رأس دلجادو جنوبا . هذا بالاضافة الى عدة مقاطعات كانت تخضع لحماية الدولة العثمانية كمقديشيو ولامووبان[٣] .

وكادت تدخل ضمن تلك الدولة ايضا الاراضي الداخلية في وسط افريقيا التي كان يطرقها التجار العرب الذين لعبوا دورا مباشرا فى نشر الدين الاسلامى واللغة العربية[٤] ، وكان سكان هذه المناطق يعترفون بشىء من السيادة للسيد سعيد ويعقدون مع العرب الاتفاقيات التجارية عن طريق قنصلياتهم وبيوتهم التجارية ووكلائهم فى زنجبار[٥] .

ولم تقتصر ممتلكات دولة بو سعيد على تلك الاراضي التى ذكرناها وانما امتد النفوذ العمانى الى بلاد اخرى وان لم يتحقق لهذه الدولة ما كانت تنشده من سيطرة على تلك البلاد كالبحرين وزيلع وعدن وغيرها[٦] .

وأيا ما كان الوضع ، فلا يجوز ان نبالغ فى تصوير التناسق الذى اتسمت به دولة بو سعيد فالسلطة المركزية لم تكن قوية الا فى بعض اجزاء الدولة كمدينتى مسقط وزنجبار ، بينما كانت مزعزعة فى المناطق الاخرى ، حيث الاضطرابات القبلية والمعارضة للحكم التى كانت تتمثل فى الجناح المحافظ ، والاعتداءات الوهابية المستمرة على الاراضي العمانية كل هذه العوامل كادت تقضى على سلطة بو سعيد فى المنطقة الساحلية من عمان[٧] .

الا ان اختيار السيد سعيد زنجبار مقرا لحكمه فى عام ١٨٣٢م لم يبعده بالضرورة عن المشكلات العمانية كما أن اتجاهه للشرق الافريقى لم يكن بسبب حرصه البالغ على هذا الجزء من دولته لكثرة موارده ووفرة خيراته ، اضافة الى موقعه التجارى الحيوى[٨] ، وانما كان راغبا فى تكوين دولة عربية فى الشرق الافريقى[٩] .

على ان السيد سعيد لم يلبث ان تأكد من صعوبة السيطرة على عمان من موقعه فى شرق افريقيا ، ولذلك كان مضطرا الى ان يغادر زنجبار كى يواجه المشكلات فى عمان ، على الرغم

من انه استطاع فى بداية السنوات الاولى من حكمه ان يفرض سيطرته على ممتلكاته العربية[١٠] فتمسكه بممتلكاته الافريقية ونقله ، مركز حكمه اليها كان له اثر واضح فى الاحداث التى ظهرت فى عمان بحيث كان السيد سعيد سلطانا على زنجبار اكثر منه سلطانا على عمان . وهذا لم يمنع ان تكون زنجبار طيلة حكمه الطويل تابعة من الناحية الرسمية لمسقط .

التقسيم الادارى للسلطنة

اذا كان السيد سعيد قد فشل فى تحقيق الاستقرار لحكمه رغم ما حظى به من تأييد أجنبى خاصة وانه كان حليفا دائما لبريطانيا طيلة حكمه الطويل[١١] خاصة وان هذا التحالف قد اثبت فعاليته على امتداد الفترة التى حكم فيها آل بو سعيد .

فالنتيجة الحتمية كانت استحالة الوصول الى حكم مستقر بعد وفاته ومن المحتمل ان السيد سعيد حين قسم دولته اداريا بين اثنين من ابنائه ، انما كان يريد ان يسهل على نفسه مهمة ادارتها ، وان كان هذا لا يعنى بالضرورة رغبته فى تقسيم السلطنة الى دولتين منفصلتين[١٢] كما فسرتها الحكومة البريطانية فيما بعد .

فقد عين السيد سعيد اثنين من انجاله نائبين عنه فى كل من الجزء الافريقى زنجبار والجزء الاسيوى – مسقط – للعمل اثناء الفترات الطويلة التى كان يتغيب فيها عن الحكم ، ومنذ عام ١٨٣٣ كان السيد ثوينى ينوب عن والده فى العاصمة – مسقط – بينما كان الابن الثانى السيد ماجد ينوب منذ عام ١٨٥٤ عن والده فى زنجبار[١٣] فكان من الطبيعى ان يكون لكل منهما نفوذ واسع فى المنطقة التى يحكمها ولكن ليس بالدرجة التى تمكنه من ضم الجزء الآخر الى حيز نفوذه كما لا يبدو ان السيد سعيد قد رشح احد ابنائه ليخلفه على الحكم بعد وفاته .

واصبح وضع دولة بو سعيد حرجا بعد وفاة السيد سعيد عام ١٨٥٦ – حيث كان يعد آخر حاكم بارز فى الخليج ويعد عهده مرحلة ناجحة فى اطار الحضارة التقليدية للمنطقة ونطاقها الديناميكى ، اذ ان تأثير الامبريالية الغربية وعملية التحديث للمنطقة دمرت البناء السياسي العام ان لم تكن قد دمرت كل خاصية من خواص ذلك النظام وذلك بعد اعوام قليلة من وفاة السيد سعيد – حيث تمت مبايعة السيد ماجد حاكما على زنجبار – وبتأييد من الانجليز – واعلن السيد ثويني نفسه حاكما على الملكة العمانية بما فيها زنجبار وبذلك انقسمت السلطنة بطريقة فعلية[١٤] .

وقد تعرض حكم السيد ماجد فى زنجبار لعدة اخطار – قبل ان يثبته الانجليز بتحكيمهم لعام ١٨٦١ – من

هذه الأخطار :
- الأخطار والاضطرابات التى اثارتها قبيلة الحارث او - الحرث - اكبر العائلات فى زنجبار حيث طلبت من السيد برغش ان يقودها فى صراعه مع اخيه السيد ماجد والواقع ان هذه القبيلة كانت ترغب فى التخلص من حكم أسرة بو سعيد كلها ، ووضع حاكم منها على زنجبار[١٥] .
- رغبة السيد ثويني فى توحيد السلطنة تحت حكمه وكان لديه من المبررات ما يستطيع به ان ينازع اخاه السيد ماجد حكمه فى زنجبار بوصفه اكبر ابناء السيد سعيد وهو الذى يحكم اقاليم الوطن الام كما يستمد من بيعة القبائل العربية له قوة فى ادعائه .

وفى اطار الاستراتيجية التى فرضها مبدأ المحافظة على طرق المواصلات الى الهند نجد ان السياسة البريطانية كانت تؤيد تقسيم السلطنة وتعارض فكرة ضم ممتلكات ثويني الى ممتلكات ماجد ، بحيث تضمن السيطرة على موقع يعد من اهم المواقع لحماية مصالح الامبراطورية حيث تعد الشواطىء الشرقية الافريقية امتدادا استراتيجيا يؤثر فى المجال الدولى للسيطرة على الملاحة البحرية للتجارة العالمية الى الهند وقد اصطدمت خطط بريطانيا بمطالبة السيد ثويني بتوحيد السلطنة انطلاقا من : ان موارد القسم الافريقى من السلطنة تبلغ اضعاف موارد القسم الاسيوى وان امتناع السيد ماجد عن دفع الاعانة السنوية الى مسقط والتى قدرت بـ ٤٠,٠٠٠ ريال نمسوى - قبل ان يثبتها تحكيم كاننج - اثار مشكلة حول طبيعتها وهل تعنى نوعا من التبعية من جانب زنجبار لمسقط ام انها اعانة شخصية من اخ الى أخيه[١٦] ويبدو أن اصرار السيد ثويني على اعتبار الامر الاول هو الذى دفع السيد ماجد الى الامتناع عن الدفع[١٧] .

وبذلك امتدت المشكلة بين الطرفين وكانت من الاسباب التى دفعت السيد ثويني الى اعلان الحرب ضد اخيه السيد ماجد واعادة توحيد السلطنة .

التنافس البريطاني الفرنسى

كان لاعلان الحرب وارسال حملة فى عام ١٨٥٩ الى زنجبار من قبل السيد ثويني وقع سىء على بريطانيا خاصة وان السيد ثويني اتجه الى فرنسا من اجل مساعدته فى توحيد السلطنة . وقد بثت هذه الحملة الذعر فى الاوساط البريطانية خشية تعرض مصالحها فى المنطقة الى المنافسة الفرنسية التى كانت ترمي الى الحصول على موطىء قدم فى المحيط الهندى وفى المراكز الاستراتيجية الحساسة على طريق الهند مما جعل بريطانيا تسارع بايقاف الحملة[١٨] ، وتوجيه الاتهامات الى فرنسا التى

كانت ترغب بتقديم المعونة الى السيد ثويني مقابل حصولها على بعض الاراضي في شرق افريقيا واحياء تجارة الرقيق[١٩] - التى حرمتها بريطانيا - نظرا لحاجتها للعمالة الافريقية للعمل في المستعمرات التى حصلت عليها والملاحظ ان اهتمام فرنسا بزنجبار جاء نتيجة لتزايد تبادلها التجارى مع الساحل الشرقى لافريقيا .

ومما لا شك فيه انه ترتب على ظهور اطماع فرنسا فى زنجبار ان ازداد السيد ماجد تقربا من الانجليز واصبح اكثر انصياعا لهم ولم يقف الامر عند حد تقديم المعونة البريطانية اليه بل حاولت بريطانيا ان تحل النزاع القائم بين مسقط وزنجبار بطريقة يقبلها الطرفان او يرغمان على قبولها اذا استدعى الامر ذلك انطلاقا من تصميمهم على منع اى دولة من استخدام المنطقة الحساسة بشكل يهدد الهند او المواصلات الامبراطورية بالخطر .

بعثة كوجلان

تتميز بريطانيا عن القوى الاستعمارية التى سبقتها الى المنطقة باتباع استراتيجية ذات صفة غير عسكرية وهى أسلوب عقد المعاهدات والاتفاقيات مع حكام المنطقة والزامهم بنصوصها .

ومما يستوقف النظر فى امر الاستعمار البريطانى ان الاساليب التى اتبعها فى السيطرة على السلطنة واحدة تقريبا فقد جرى على اغتنام فرص وقوع الخلافات العائلية فى اسرة بو سعيد وكان لا يتورع عن ايجادها اذا اقتضت الظروف التدخل فيؤيد احد الفريقين المتنازعين ويكون الفوز دائما فى جانب الفريق الذى يؤيده لكثرة وسائطه وتعددها ثم يبسط ظله على البلاد عن طريق الحاكم الجديد الذى يجلسه او يعضده[٢٠] .

ومعنى ذلك ان السيطرة البريطانية على السلطنة العظيمة لم تكلف الانجليز جهودا مادية تستحق الذكر بل سيطروا عليها بالطرق والاساليب الدبلوماسية وبالوسائل الاخرى التى يعرفونها مستعينين على ذلك بالزمن وقد أنالهم ما يريدونه ولا نظن ان استعمارا فى العالم تم على مثل هذا المنوال .

فالهدف الرئيسى للسياسة البريطانية كان تقسيم السلطنة وتفتيت كيانها انطلاقا الى مايلى :

- ان التقسيم سوف يمهد لها سبيل السيطرة على اقليمى الدولة وبشطريها الافريقى والعربى .
- ان دعمها للسيد ماجد يعنى تدعيم نفوذها فى زنجبار وبالتالى سيطرتها على مسقط لكونها واقعة ضمن مناطق نفوذها فى الخليج العربى .
- ان بريطانيا كانت تدرك بلا شك انها ان لم تتدخل فى النزاع الناشىء

بين مسقط وزنجبار بما يحقق في النهاية الهدوء والسلام في المنطقة فقد تتأثر مصالحها الحيوية في الطريق الموصل الى امبراطوريتها في الهند .

ولكي يتفادى البريطانيون اتساع نطاق هذا الصراع الذي يمكن ان يؤدي لنشر الفوضى على امتداد منطقة حوض المحيط الهندي ، اقترحوا على المتنازعين على السلطة احالة الخلاف بهدف التحقيق في اسبابه على هيئة تحكيم هندية بريطانية ، كان على رأسها الكولونيل دبليو كوجلان المقيم السياسي في عدن(٢١) .

وكان من نتيجة الاعمال والدراسات التي قامت بها بعثة كوجلان بعد زيارتها لمسقط وزنجبار (١٨٦٠) التعرف على مطالب وحجج كل من السيد ثويني والسيد ماجد وقد تضمنت حجج السيد ثويني انطلاقا من رغبته في توحيد السلطنة الاتي :(٢٢) .

- ان السيد ثويني يرى انه مادام حاكما لعمان فهو بالتالي حاكم لتوابعها ، وان والده السيد سعيد ليس من حقه ان يتنازل او يتصرف في ممتلكاته ، مؤكدا انه ليس من حق اي حاكم ان يتنازل او يتصرف في ممتلكات دولته .

- ويرى السيد ثويني ان والده السيد سعيد لم يقصد او ينوي او يهدف الى تقسيم سلطنته ، وان تعيينه لابنه السيد ماجد - بعد وفاة اخيه السيد خالد عام ١٨٥٤ والذي انابه السيد سعيد على زنجبار - على الشطر الافريقي وتعيينه - اي السيد ثويني - على الشطر الآسيوي لا يعني بالضرورة استقلال كل منهما بممتلكاته وانما حدث هذا التعيين لاسباب ادارية تنظيمية بحتة .

- وعليه فالهيمنة على شطري السلطنة تكون لمن يحكم الدولة الام ، والذي ترضى به القبائل العربية .

- اعتبر السيد ثويني المبلغ الذي تدفعه زنجبار الى مسقط سنويا ما هو الا دليل كاف لتبعية زنجبار للدولة الام مسقط .

- وبالمقابل جاء تبرير السيد ماجد ضعيفا مقارنة بحجج السيد ثويني حيث اكد على ما يأتي :(٢٣) ،

- انه تم انتخابه من قبل أسرة بو سعيد المقيمة في زنجبار .

- وانه حصل على تأييد الزعماء الافريقيين القبليين وانه يتعامل مع القوى الاجنبية كمسئول وحاكم لزنجبار وتوابعها .

- اما المبلغ الذي تدفعه زنجبار سنويا الى مسقط ، فما هو الا اعانة منه الى اخيه ولا يعني التبعية له ، مؤكدا في ذلك على ان السيد ثويني ارسل وفدا - كما ذكرنا سابقا - للتفاوض معه بشأن المبلغ المذكور وهذا - برأيه - اعتراف من ثويني باستقلاله .

وبعد دراسة ما تقدم به الطرفان

المتنازعان على السلطة قدمت بعثة كوجلان تقريرها النهائى الى اللورد كاننج - نائب الملك فى الهند - فى عام ١٨٦١ بعد ان كان لبريطانيا دور كبير فى تمويه الحقائق وعدم اقرار العدل ، بحيث جاء التقرير متفقا ومصالحها فى المنطقة انطلاقا من الاستراتيجية التى فرضها مبدأ المحافظة والسيطرة على طرق المواصلات الى الهند ، والذى تضمن الاتى :(٢٤) .

- ان الطريقة التى يتولى بها الحكم سلاطين اسرة بو سعيد ، انما تقوم على اساس الانتخاب ، وانه عقب وفاة السيد سعيد بن سلطان فان اهل زنجبار انتخبوا ابنه السيد ماجد حاكما عليهم . وعلى ذلك فليس هناك مبرر لمطالب السيد ثوينى فى السيطرة على ممتلكات اخيه فى زنجبار ، وينبغى اذا ان يبقى كل منهما سلطانا فى مكانه .

تحكيم كاننج لعام ١٨٦١

وبموجب تقرير كوجلان الذى استند عليه اللورد كاننج فى وضع تحكيمه المشهور نجحت السياسة البريطانية فى تحقيق هدفها الرئيسى وهو تقسيم السلطنة الواسعة الى دولتين :

دولة افريقية غنية عاصمتها زنجبار .

دولة اسيوية فقيرة عاصمتها مسقط .

وبمقتضى التحكيم تم اقرار ما يأتى :(٢٥)

- بقاء السيد ماجد فى منصبه حاكما على زنجبار والممتلكات الافريقية الاخرى خلفا للسيد سعيد والاعتراف بالسيد ثويني حاكما شرعيا على مسقط .

- ومراعاة للعدل فى عملية التقسيم تتعهد الدولة العمانية الافريقية فى زنجبار بدفع تعويضات مالية ٤٠٫٠٠٠ ريال نمسوى سنويا على ان تتعهد بدفع المتأخرات المستحقة عليها عن العامين الاخيرين - اعتبارا من عام ١٨٥٨م .

- وعد التعويض المالى السنوى الذى تدفعه حكومة زنجبار لحاكم مسقط هنا لقاء تنازل الاخير عن كل حقوقه ومطالبه فى القسم الافريقى من المملكة .

- وتقرر بموجب التحكيم ان يستمر هذا الحل على تعاقب الورثة من حكام الدولتين .

- واطلق وفقا للتحكيم لقب (سلطان) على كل حاكم منهما .

- كما جاء فى التحكيم ايضا رفض طلب تقدم به السيد تركي بن سعيد - وهو ابن ثالث للسيد سعيد اعلن نفسه حاكما على القسم الشمالى من مسقط فى ولاية صحار - فى الاستقلال بولايته(٢٦) .

وقد أدى تحكيم كاننج الى ان وجدت بريطانيا نفسها ملزمة

الإنجليز ينفذون الخلاف بين أبناء السلطان سعيد لأحكام سيطرتهم على طريق التجارة إلى الهند

بالاشراف على عملية دفع التعويض المالى السنوى او حتى التعهد بدفعه من جانبها اذا لزم الامر .

وبذلك اصبحت العلاقة بين شطرى السلطنة علاقة مالية فقط واعطى التحكيم حق قطع هذه العلاقة اذا ما تعرض حاكم زنجبار لاعتداء من حاكم مسقط على ان يعرض الامر على حكومة الهند(٢٧) .

وبذلك نجحت استراتيجية السلطان ماجد فى تجريد اخيه من كل حق له فى زنجبار ، ولا يخامرنا شك بأنه لولا الانجليز وتأييدهم له فى حججه لما نجح فى حل اهم مشكلة واجهته فى حكمه .

فالتأييد الخارجى له - لكونه الدعامة الاساسية لدولته - كان نقطة تحول جديدة فى سياسة زنجبار تجاه مسقط .

التطورات التى اعقبت التحكيم

ان الحل الذى فرضته بريطانيا لمشكلة النزاع بين الاخوين كان اسوأ من المشكلة نفسها من وجوه عديدة .

فالطابع الافريقى اخذ يغلب على سلطنة زنجبار بعد التقسيم نتيجة لانقطاع الصلة بالوطن الام ، حيث اتخذ السلطان ماجد بعض الاجراءات التى أدت الى اضعاف الصلات بين زنجبار ومسقط .

فالتقسيم لم يشطر فقط دولة قائمة وموحدة وصفها احد المراقبين البريطانيين (بالدولة البحرية(٢٨) الاولى) بل قوض اقتصاد هذه الدولة ووحدتها السياسية واسهم بالتالى فى اضعاف النشاط التجارى للملاحين العمانيين فى زنجبار نتيجة لاضعاف الحركة الملاحية بين الشطرين حيث

منع السلطان ماجد سفن مسقط من الملاحة فى مياه زنجبار الا اذا اثبتت انها تتجر فى سلع شرقية مستندا على اتفاقه مع بريطانيا فى مكافحة تجارة الرقيق .

كما منع مشايخ الخليج العربى من ارسال سفنهم الى زنجبار وحرم على سكان زنجبار تأجير المساكن للتجار العرب الآتين من شبه الجزيرة العربية ، واوقف الهدايا التقليدية التى كان يقدمها السلاطين لقبائل عمان[٢٩] .

ولم يكتف السلطان ماجد باتخاذ هذه الاجراءات فقط وانما اصبحت اهداف سياسته تنحصر فى محاولة التخلص من دفع الاعانة السنوية الى مسقط وبذلك يستطيع ان يلغى اخر مظهر يشير الى الصلة بين زنجبار ومسقط وكانت اول فرصة اتاحت له محاولة تنفيذ سياسته هذه هى مقتل اخيه السيد ثوينى عام ١٨٦٦ بيد ابنه السيد سالم الذى اعلن نفسه سلطانا على مسقط[٣٠] .

فكـان من الطبيعى ان يعلن السلطان ماجد عن رغبته فى معاقبة قاتل اخيه السيد سالم الذى وصفه بالقرصان المغتصب[٣١] – الا ان السياسة البريطانية الثابتة فى تقسيم السلطنة وعدم افساح المجال لاية محاولة لاعادة توحيدها مهما كان السبب منعت السلطان ماجد من معاقبة السيد سالم[٣٢] الذى حصل على اعتراف بريطانيا به حاكما شرعيا على مسقط وتثبيته سلطانا عليها – فى مقابل ان يكون ركيزة للسيـاسة البريطانية فى المنطقة ومنفذا لما يملى عليه من شروط بريطانية .

وعلى اية حال فقد تشبثت بريطانيا بتحكيم كاننج والذى فرض عـلى السلطان ماجد دفع الاعانة السنوية ووافق عليها وهذه الموافقة .

من وجهة نظر بريطانيا ـ جاءت بدون قيد او شرط ولم تكن مجرد اتفاق شخصي ينتهى بوفاة احد الطرفين.

وتعهدت بريطانيا بأن تتولى هى اخذ المعونة من سلطان زنجبار وتقديمها لسلطان مسقط حتى يمكن تجنب العلاقة المباشرة بين الطرفين ـ وبدأ السلطان ماجد في الوفاء بالتزاماته منذ عام ١٨٦٨ ـ خاصة وان سلطان مسقط اعلن بانه عاجز عن دفع قيمة ايجار ميناء بندر عباس لدولة فارس مما حدا بالاخيرة الى محاولة استعادة الميناء ثم محاولة القيام بنشاط بحرى واسع النطاق في الخليج العربي[٣٣].

وهذا يعنى انه كان على بريطانيا ان تضع استراتيجية اخرى من اجل تنفيذ ادوارها في المنطقة والتى هدفت الى جعل الخليج العربي كله بمثابة بحيرة بريطانية بدون منافس.

ولم تكتف بريطانيا بذلك بل انها استغلت معاهدات منع تجارة الرقيق

لكى تقضي على الاتصالات البحرية بين مسقط وزنجبار - مستخدمة في ذلك حق تفتيش السفن العربية ومصادرتها وفقا لما تقرر لها في تلك المعاهدات وكان هذا اخر حل وصلت اليه السياسة البريطانية للقضاء على الامل الذي قد يراود بعض حكام المنطقة في احياء السلطنة العربية الافريقية.

***

في ضوء ما تقدم نستطيع ان نقول ان الذي يبحث في احداث هذه الفترة التاريخية للسلطنة العربية الافريقية لابد وان يتأكد من ان حكام أسرة بوسعيد - والذي امتاز تاريخ حكمهم الطويل بالخضوع للسيطرة البريطانية - لم يكونوا يعرفون اسباب التخبط الذي كانوا غارقين فيه، والذي كان من الاسباب الرئيسية لانهيار امبراطوريتهم - وكان من الممكن بالاستخدام الذكي ان يحافظوا على دولتهم بشطريها العربي والافريقي الا ان ممارسة الوجود البريطاني في المنطقة انطلاقا من مبدأ توازن القوى بين الدول الاوربية الكبرى - الطامعة في المنطقة - كان سببا رئيسيا في انهيار وتفتيت السلطنة والتغلغل فيها وبذر الانشقاق وهدمها في النهاية.

وبذلك نجحت السياسة البريطانية في تحقيق الابعاد الثلاثة في هذه المنطقة وهى: البعد الامبريالي والبعد الهندي والبعد السياسي وكان لكل منها نصيب في تكييف السيطرة البريطانية وغنى عن البيان ان فوز الاستعمار البريطاني بامتلاك السلطنة وتفتيتها ساعده على التسلط على المناطق الاخرى تدريجيا.

وبصرف النظر عن الافتراضات والتخمينات فانه من الواضح ان السيد سعيد بن سلطان - رغم كل شيء نظرا لتورطه مع الانجليز - الا انه كان ولا يزال يعد اهم واقوى حكام اسرة بوسعيد.

وهكذا اختتمت هذه الحقبة من تاريخ السلطنة العربية الافريقية التى اقترنت بها العلاقات العربية الافريقية بالنمو والازدهار للجانبين بينما اتسمت العلاقات العربية والافريقية بالدول الاستعمارية بالنزف المادي والقهر البشرى. كما هو معروف تاريخيا.



الهوامش

(١) Reute, R.Said. Said bin Sultar. Landen 1929,P.47

(٢) روبرت جيران لاندن: عمان منذ ١٨٥٦، ترجمة محمد أمين عبدالله لبنان، ١٩٧٠، ص ١٩٤.

(٣) د. جمال زكريا قاسم: دولة بوسعيد في عمان وشرق افريقيا منذ تاسيسها حتى انقسامها (١٧٤١ ـ ١٨٦١)، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة، ١٩٦٧ هي ٢٥٤.

(٤) جون جوزيف: الاسلام في ممالك وامبراطوريات افريقيا السوداء، ترجمة، مختار السريفي، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٨٤. ص ١٤٠.

(٥) James B. Missionary Researches and Travels to Tanganika, Dublin 1970, p. 47.

(٦) د. جاد محمد طه: دور بريطانيا والمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار العلاقات العربية الافريقية، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠٦.

(٧) Coupl and R.: East Africa and its Invaders, Oxford Press.. London, 1938,P.6

(٨) «عرف عن السيد سعيد انه كان اكثر ميلا الى التجارة منه الى المناورات السياسية».
ـ روبرت جيران لاندن، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.

(٩) Pears B:Zanzibar, The Island Metropolis Eastern Africa, London. 1920,P 116.

(١٠) «على الرغم من الخطر الذي كان يهدده في عمان فانه لم يعد اليها الا في عام ١٨٥١ بعد ان نصحه الانجليز الذي بدا الخوف يساورهم من تغلب العناصر المتطرفة الممثلة في الفئات الاباضية المحافظة اضافة الى المناطق الداخلية من عمان حيث كانت تضطرم بالقلاقل».

ـ روبرت جيران، مرجع سابق ص، ٦٤.

(١١) ان النفوذ البريطاني بدأ بالتغلغل الفعلي في زنجبار منذ ان عقدت بريطانيا مع السيد سعيد معاهدة عام ١٨٣٩ استنادا لمعاهدة (Moresby Treaty) كان من اهم نصوصها: ان يعمل السيد سعيد على اتخاذ اجراءات اكثر حرصا ضد تجارة الرقيق (الرابحة آنذاك) كما اعطيت للسفن البريطانية حق تفتيش المراكب في الموانىء التابعة للسيد سعيد للتأكد من خلوها من الرقيق.

(*) ورد ذلك في كتاب روبرت جيران لاندن: مرجع سبق ذكره ص ٦٢
A.J.Arberry and Rom Landau: Islam Today London, 1942. P. 124

(١٢) د. السيد رجب حراز: بريطانيا وشرق افريقيا من الاستعمار الى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧١، ص ١٤٠.

(١٣) Lyne.R.N: Zanzibar In Con temporary Times, London, P. 49

(١٤) Ibid., P.5O.

(١٥) د. جمال زكريا قاسم: مرجع سبق ذكره ص ١١٩.

(١٦) «حيث بادر السيد ثويني بارسال ابن عمهما محمد بن سالم مبعوثا الى اخيه السيد ماجد للتباحث حول المشاكل السياسية بينهما، وكانت نتيجة هذه المباحثات تعهد السيد ماجد بدفع ٤٠,٠٠٠ ريال نمساوي الى اخيه السيد ثويني على ان يتخلى الاخير عن مطالبته باقليم زنجبار».
- روبرت جيران لاندن: مرجع سبق ذكره ص ٦٦

(١٧) Coupland R: OP.Cit.,P. 151.

(١٨) حيث سارعت السلطات البريطانية في الهند بارسال الكولونيل رسل (Rnssel) لمنع الحملة مما اضطر السيد ثويني الى التراجع الى مسقط بعد ان اغلق الاسطول البريطاني الطريق في وجهه.
- د. صلاح العقاد ود. جمال زكريا قاسم: زنجبار، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٢١

(١٩) كانت تعتبر جزيرة زنجبار من المراكز المهمة والرئيسية لتجارة الرقيق قبل تحريمها.
Jasper H. Stembridge: The World Aceneral Regional Geography, Oxford Univ Press, London, 1939, p. 361

(٢٠) محمد سعيد: تاريخ الاستعمار الانجليزي في بلاد العرب، الجزء الأول، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٣٦. ص ٣٨٩.

(٢١) «ليس الهدف من ارسال بعثة كوجلان تحقيق الهدوء بين البلدين فقط وانما لمنع تدخل الفرنسيين في تلك المناطق الهامة على الطريق البحري الى الهند».
- روبرت جيران لاندن: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧.
(٢٢) المرجع السابق، ص ٦٦.
(٢٣) المرجع السابق.
(٢٤) د. جاد محمد طه: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.
(٢٥) ج.ج. لوريمر: دليل الخليج - القسم التاريخي - ترجمة، مكتب صاحب السمو امير دولة قطر، الجزء الثاني، ص ٧٣١.
(٢٦) د. جمال زكريا قاسم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٨.
(٢٧) روبرت جيران لاندن: مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.
(٢٨) «كان يتالف اسطول السيد سعيد من ١٥سفينة حربية من الطراز الاوربي و٧٤ سفينة مقاتلة وخمس فرقاطات وعدد كبير من السفن الغربية الطراز».
- روبرت جيران لاندن: المرجع السابق، ص ٦٦.
(٢٩) د. صلاح العقاد ود. جمال زكريا قاسم: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠
(٣٠) ج.ج. لوريمر: مرجع سبق ذكره، ص ٧٤٥.
(٣١) المرجع السابق.
(٣٢) «انطلاقا من وجهة نظر بريطانيا في مقتل السيد ثويني بيد ابنه السيد سالم والتى تنحصر في انه (اي سالم) ليس اول حاكم شرقي اعتلى السلطة وسط الدماء والسيد سعيد نفسه طعن ابن عمه السيد بدر واحتل مكانة في السلطة».
- رودولف سعيد روث: سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان (١٧٩١ - ١٨٥٦)، ترجمة عبدالجميد حسيب القيسي، مركز دراسات الخليج العربية، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص ١٧٧.
(٣٣) Lyne, R.N: OP. Cit., P.45